

منْحِجُ عَبْدِ الْقَاهِرِ بَيْنَ الْمُوْضُوعِيَّةِ وَالْذَّائِيَّةِ

لـ دكتور سيد عبد الفتاح جماب
الأستاذ المساعد بالكلية

إن مما يلفت النظر في دراسة عبد القاهر نفوره من التقليد والمقلدين ، وحملته الشديدة على كل من يسلك طريقهم ، لأنه يرى ذلك إلغاء للعقل ولا يأتي به من نتائج باهرة عندما ينفعس أمامه المجال للتفكير والإبداع .

وهذه الحملة هي التي جعلت عبد القاهر يعمل فكره في كل ما قرأه وما عرض له من قضايا الإعجاز والنقد الأدبي ، والفن البلاغي . وينخرج في نهاية المطاف بنتائج لم يستطع أن يصل إليها أحد من سبقه في هذه الدراسات .

ولقد كان على الرغم من احترامه الشديد لأساتذته ولمن سبقه من العلماء ، وتقديره لآرائهم لا يقف ذلك حائلًا بينه وبين النظر الدقيق والتحقيق الواعي لهذه الآراء ، يأخذ منها ما لا يتعارض مع نتائج فكره ، ويرفض ما يأبه ذلك الفكر ، بعد أن يبين وجه الصواب والخطأ فيما أخذ وما ترك ، مضيًفًا في أغلب هذه الأحوال الكثير إلى ما خلفوه .

والأحكام التي أجمع من سبقوه عليها لا يأخذها قضايا مسلمة ، ولا يمنعه إجماعهم من معاودة الفكر والنظر . فقول أبي النجم :

فَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيَارِ تَدَعِيِّي عَلَىٰ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ
« قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع « كل » في شيء إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة . قالوا : لأنه ليس في نصب (كل) ما يكسر له وزنا أو يمنعه من معنى أراده » وبعد أن يقرر هذا الرأي الذي أجمعوا عليه وعابوا من أجله رفع (كل) يبين خطأهم ، وأن الشاعر لم يقع في محظوظ ، وأن المعنى الذي أراده لا يتحقق إلا بما صنع . فيقول : « وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ، ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك ، وإنما رأى النصب يمنعه ما يريد ، وذاك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئاً أثبته ، لا قليلا ولا كثيرا ، ولا بعضا ولا كلا ، والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضي أن يكون قد أثني

من الذنب الذى ادعته بعضه ، وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل فى (كل) والفعل منفى لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن »^(١) .

البحث عن أسباب الجمال :

وإذا كان النظر هنا قد انتهى به إلى تصحيح الخطأ ، فإنه في أحيان أخرى ينتهي به إلى تعميق النظرة ، والتغلغل في جزئيات المسائل وعدم الوقوف عند حدود الكلمات العامة فقد أجمع الجميع على أن الكتابة أبلغ من الإفصاح ... إلا أن ذلك وإن كان معلوماً على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يتغلغل الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عليه موضع شبهة ، ومكان مسألة ... فإنما تسكن أنفسنا تمام السكون إذا عرفنا السبب في ذلك والصلة ، ولم كان كذلك ؟ ، وهيأنا له عبارة تفهم عنا من نريد إفاداته »^(٢) .

وإنه بهذه النظرية قد أطلق العقل من إسار التقليد ، لأن إدراك القيم الجمالية في نظم الكلام لا يتحقق إلا عن طريق النظر الدقيق في النصوص ، ومعرفة خواص التراكيب التي يمكن بها الوصول إلى الغرض ، فكل نص يعتبر مشكلة قائمة بذاتها تحتاج إلى البحث والدراسة ونفاذ الفكر .

وولاؤه لهذه النظرية وفهمه الصحيح لها يحتم عليه أن يكون ناقداً موضوعياً يكره التعميم في الحكم ويطلب بيان موضع الحسن فيما هو حسن ، ومن هنا كان رفضه لاتجاهات بعض من سبقه حين يذكرون في تفضيل نظم على آخر كلاماً لا يشفى الغلة ولا يبين بدقة وجه الصواب وموضع الحسن » فهن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : إن ذلك يكون بجزالة اللفظ ، وإذا تكلموا في زيادة نظم على نظم : إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه ، ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة بشيء ... »^(٣) .

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٠ .

عبد القاهر لا يرضى إذن بالأحكام النقدية التي لا تعتمد على أساس من التعليل الصحيح ويرى «أن من الآفة من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنکير ، أو هذا العطف أو هذا النصل حسن ، وأن له موقعا من النفس وحظا من القبول ، فاما أن تعلم : لم كان كذلك وما السبب ؟ فما لا سبيل إليه ، ولا مطعم في الاطلاع عليه »^(١) .
لا يكفي بالمعرفة الإجمالية :

ولم يكن شيء يؤرق عبد القاهر قدر ما يؤرقه الاكتفاء بالمعرفة الإجمالية ، في مسائل تحتاج في تقديرها وبيان قيمتها الجمالية إلى إدراك التفاصيل الجزئية التي كان لها تأثير في صنع هذا الجمال ، فلا يكفي مجرد العلم بأن النظم يفضل النظم كما يفضل النسخ النسخ ، والصياغة الصياغة إذ « .. بقى أن **تُعْلِمُونَا** مكان المزية في الكلام وتصفوها لنا ... بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى نفصل القول ونحصل ، ونضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام ونعدها واحدة واحدة .. » ثم يقول : « وجملة ما أردت أن أبيه لك أنه لا بد لكل كلام تستحسن ولفظ تستجده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة ، وعلة مقبولة وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل ، وعلى صحة ما ادعيناه دليل ... »^(٢)

ولقد دعا بعض العلماء قبل عبد القاهر إلى هذه الموضوعية في البحث عن مواطن المزية في الكلام وبيان أسباب الوفاء أو التقصير في أداء الغرض ، وعدم التعلل بالعجز عن كشف هذه الأسباب بعد إدراك النفس لها إدراكا كاما ، فن ذهب إلى أنه « قد توجد لبعض الكلام عذوبة في السمع وهشاشة في النفس لا توجد مثلها لغيره منه ، والكلامان معا فصيحان ، ثم لا يوقف لشيء من ذلك على علة » يرد عليه الخطابي بأن « هذا لا يقنع في مثل هذا العلم ، ولا يشفي من داء الجهل به وإنما هو إشكال أحيل به على إيهام ... وان الذي يوجد لهذا الكلام من العذوبة في حس السامع ، والهشاشة في نفسه ... أمر لا بد له من سبب ، بوجوده

(١) المصدر السابق ص ٢٢٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠ - ٣٣ وانظر صفحات : ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢٧٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩

يجب له هذا الحكم ... »^(١) ولكن ميزة عبد القاهر أنه كان يدعو لذلك محتكماً إلى نظرية في النقد لها قيمتها وأبعادها التي تعطى وزناً كبيراً لهذه الدعوة .

من الجمال ما لا يمكن تعليله :

وعلى الرغم من تشدد عبد القاهر في ضرورة البحث عن أسباب الحسن أو القبح في الكلام مما يضفي على منهجه صفة الموضوعية فإنه في ذات الوقت يدرك كما أدرك من قبله القاضي الجرجاني^(٢) أن هناك أضريباً من الحسن في الكلام تحسها ، وبدل الذوق السليم عليها ، ومع ذلك قد يعجز الكثيرون عن بيان وجه الجمال فيها فيجب ألا يكون ذلك داعياً لترك النظر جملة في الأساليب للوقوف على أسباب الحسن أو القبح فيها فليس «إذا لم يمكن معرفة الكل وجوب ترك النظر في الكل ، وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قل فتجعله شاهدًا لك فيما لم تعرف أخرى من أن تسد بباب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم ... وتعودها الكسل ... »^(٣)

من نتائج نقده الموضوعي :

وإيمان عبد القاهر بموضوعية الجمال جعله لا يقبل «إلا أن تطرد القاعدة الجمالية في كل مكان ، وفي كل حال ، فلا يصح أن يكون سبب الجمال سبباً في موضع وغير سبب في موضع »^(٤) فمن الخطأ مثلاً «أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين . فيجعل مفيدة في بعض الكلام وغير مفيدة في بعض ، وأن يعلل تارة بالعنابة ، وأخرى بأنه توسيعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافية ، ولذلك سجعه ، ذلك لأن من بعد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، فتتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجوب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال »^(٥) .

(١) بيان إعجاز القرآن للخطابي . ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٢٠٢٢ .

(٢) انظر : الوساطة ص ٤١٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٢٦ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ص ٩١ .

(٥) دلائل الإعجاز ص ٨٧٠٨٦ .

وأتجاه عبد القاهر إلى النقد الموضوعي واتخاذه مذهبًا له أعطى بحوثه ثراء علميًا لم نعهد له عند باحث قبله ذلك لأن بحثه عن أسباب المجال ، وإيمانه بإمكانية الوقوف عليها بل بضرورة ذلك جعلت نظرته النقدية ذات أبعاد شاملة ، فلم يقف بالنقد مثل كثيرون من سبقة عند أحكام عامة وعبارات فضفاضة لا يمكن بها إدراك ما في الكلام من حسن ومزية ، ولا تعتمد على أسس موضوعية ، وأسباب يمكن أن نضع اليديها لأن معها في الغالب إحساس ذاتي لم يجد من ثقافة الناقد وبصره بخصائص التراكيب ما يرتفع به إلى النقد الموضوعي .

ولم يقف بالنقد مثل كل من جاء بعده من مدرسة السكاكي عند حدود البلاغة بعلومها الثلاثة ، أو عند الباب الواحد من أبواب كل علم منها ، يعرض النص عليه ، ويدرسه من خلاله ، ولا يعنيه أن يعرّج على مواطن أخرى لل المجال بحورها النص وإن لم تدرج تحت هذا الباب ، لأن ذلك ليس من هدفه ، وأن الدرس البلاغي عندهم لا يحتمل .

إن وقوف عبد القاهر أمام النصوص ينقدوها وتحلّلها ، ويعرض على النفس الصور الممكّنة لكل تركيب فيها محاولاً الوصول من ذلك إلى معرفة أنسابها لأداء الغرض قد مكن له في النهاية أن يخرج بتلك البحوث القيمة في النقد والبلاغة على السواء .

ولتأمل صنيعه في بعض ما درسه ، ننظر في بحث القصر مثلاً ، فلا نكاد نجد للسابقين عليه حديثاً ذا بال ، اللهم إلا هذا النص الذي عثرنا عليه في أثناء قراءتنا لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) والذي نرى فيه البذور الأولى لما سمي بعد بقصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، وقصر القلب ، وقصر الإفراد ، وهذا النص حول « إنما » ، وربما زاد من قيمة التاريخية أن المؤلف ينسبة إلى الفراء (ت ٢٠٧ هـ) يقول في باب (إنما) : « سمعت على بن إبراهيم القطان يقول : سمعت ثعلباً يقول : سمعت سلماً يقول : سمعت الفراء يقول : « إذا قلت » « إنما قلت » فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام ، وإذا قلت : « إنما قام أنا » فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبتت لنفسك . قال الفراء : يقولون : « ما أنت إلا أخي » فيدخل في هذا الكلام الأفراد ، كأنه ادعى أنه أخ ومولى ، وغير الأخوة ، فنفي بذلك ما سواها . قال : وكذلك إذا قال « إنما أنت أخي » قال الفراء : لا يكونان أبداً إلا رداً ، بمعنى أن قوله : « ما أنت إلا أخي » و « إنما قام أنا » لا يكون هذا ابتداء أبداً وإنما يكون

رداً على آخر . كأنه ادعى أنه أخ ومولى وأشياء آخر ، فنفها وأقر له بالأخوة ، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ما خلا القيام »^(١) ولكن هذه القيمة تضُئ إذا وضعناها بجانب تأملات عبد القاهر العقربي حول هذا الحرف نفسه (إنما) . وأول ما نلاحظه أن الفراء في هذا النص ، ومن بعده الشيخ أبو على الفارسي في الشيرازيات فيما يرويه عن الزجاج وبعض النحوين^(٢) توهם عبارتا هما التسوية بين (إنما) و (ما) و (إلا) . ولكن عبد القاهر يسرع بدفع هذا الإيمان ، ويؤكد أن المعنى في كل منها مختلف عن الآخر « وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيء في الشيء على الإطلاق » ويؤكد ذلك بأنه ليس كل كلام يصلح فيه أحد هما يصلح فيه الآخر ، ويضرب لذلك الأمثلة بما لا يمكن دفعه .

مراحل نقد النص ووسائله :

ويبدأ عبد القاهر رحلة شاقة مع استقراء النصوص ، واستلهام المعاني ، وتقليلها على أوجهها ، والربط بين مضمون كل أداة والمعنى الذي عبرت عنه ، والموقف الذي استعملت فيه . وبموضوعية العالم الناقد الذي يحترم فكره ، وفكير القارئ معه يخرج بفروع عديدة لا يجد لها في مظانها من أمهات الكتب التي عرف أصحابها ببيان هذه الفروق لأنه قد اعتمد في استخراجها على ما تعطيه النصوص ، وما يصل إليه التحليل الدقيق لها يعنيه في هذا فكر صائب ، وحسن لغوى دقيق ، ومقدرة فائقة على الاستشهاد لما يريد بمحض ذاته من عيون الأدب لا تهيا إلا للقليل .

من خلال نقده يولد الدرس البلاغي :

وفي اعتقادى أننا عند ما نبحث عن بعض الدراسات التي يلتحم فيها النقد بالبلاغة فإننا لن نجد لها أوضح ما تكون إلا في كتابة عبد القاهر ، تبدأ القضية ب النقد النصوص ومن خلال هذا النقد المستوعب ، وبالعثور على الخصائص المشتركة ، يولد الدرس البلاغي مع وضع الضوابط المعايرة عن هذه الخصائص .

فباستقراء مواضع كل من (إنما) و (ما) و (إلا) وجد اختلاف مطرد بين حال

(١) الصاحبى . لابن فارس ص ١٣٣ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٥٢ .

المخاطب هنا وبين حاله هناك ، فاختطف المقام المقضى كلا منها تبعاً لذلك ، وخرج عبد القاهر من رحلة الاستقراء والموازنة والبحث ، بالضوابط التي دخلت ميدان البلاغة وأمكن بها التفريق بين المعانى التى تستعمل فيها كل أداة منها ، ومن ذلك : أن موضوع (إنما) على أن تجئ خبراً لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما يتزل هذه المترلة ، فثال الأول قول الشاعر :

إِنَّمَا أَنْتَ وَالدُّ ، وَالْأَبُ الْقَادِ طَعْ أَحْسَنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوَادِ
لم يرد أن يعلم كافوراً أنه والد ، ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبني عليه استدعاء ما يوجه كونه بمترلة الوالد .

ومثال ما يتزل هذه المترلة قوله :

إِنَّمَا مَصْبَعُ شَهَابٍ مِنَ اللَّهِ تَجْلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءِ .

ادعى في كون المدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع .. « .
وأما الخبر مع (ما) و (إلا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، أو لما يتزل هذه المترلة ، فثال الأول قوله : ما هو إلا مصيبة ، أو ما هو إلا مخطيء ..
ومثال الثاني قوله تعالى : « إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصْدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْدُ آبَاؤُنَا »
وقوله : « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مِنْ فِي الْقَبُورِ ، إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ » (١) .

ومن هذه الفروق أنه يجوز العطف (بلا) بعد (إنما) ولا يجوز ذلك مع (ما) و (إلا)
ويختكم عبد القاهر في ذلك إلى العرف اللغوى فيقول : « إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا : ما زيد إلا قائم لا قاعد » (٢) ثم يستثنى من جواز العطف (بلا) بعد (إنما) إحدى الصور وهى ما « إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلا من المذكور ، ولا يكون من غيره كاللذكير الذى يعلم أنه لا يكون إلا من أول الألباب . إذ لا يحسن العطف (بلا) فيه كما يحسن فيها لا يختص بالذكر ويصح من غيره » (٣) .

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٤ - ٢٥٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٧١ .

ومنها أن (إنما) «أقوى ما تكون ، وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه ، كقوله تعالى : «إنما يتذكّر أولوا الألباب » .. ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما) فلو قلت : يتذكّر أولوا الألباب ، لم يدل على ما دل عليه في الآية ، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه ، وليس إلا أنه ليس فيه (إنما) » ويعمل عبد القاهر ذلك بما يدل على دقته ومدى إدراكه للفارق بين التراكيب ، وعدم اكتفائنه بما وصل إليه من بيان معانى هذا الحرف . وذلك بالموازنة والبحث في الأسباب التي جعلت هذا الحرف يعطى كل هذه المعانى ، وقد أحس بدقة هذه الفروق وغموضها فقال : « وهذا موضع فيه دقة وغموض ، وهو مما لا يقاد يقع في نفس أحد أنه ينبغي أن يعرف سببه ، ويبحث عن حقيقة الأمر فيه »^(١) . وعلى الرغم من كشفه الرائع لكل هذه الدقائق فإنه يرى « أنه ليس يقاد ينتهي ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق »^(٢) .

وهكذا نجد بين أيدينا بحثاً كاملاً عن المعانى التى يأتى لها الحرف (إنما) مقارنة بتلك التى يأتى لها (ما) و (إلا)، واختلاف تلك المعانى باختلاف المقامات والأحوال التى تقتضى أحد الحرفين دون الآخر.

ومن الغريب أن عبد القاهر لم يعتمد في هذا البحث إلا على ذوقه ، ونظره الدقيق في النصوص ، وإيمانه بضرورة الكشف عن مواطن الحسن أو القبح في الكلام . وهذا هو ما كان يشغله ويرهقه ، نفس تواقة إلى البحث في أسباب الجمال في الأسلوب ومعرفة خصائص التراكيب نتيجة إيمانها بأن ذلك هو الطريق الصحيح للنقد ، ثم خلو ميدان النقد من تجارب سابقة بنفس الصورة التي يريدها ، فكان لا بد من الجهد الشاق المضني ، شأنه في ذلك شأن الرواد في كل علم وفن ^(٣) .

عبد القاهر إذن «يحمل راية العلم ، ويحذر من التقليد ، ويدعو إلى ضرورة المعرفة المفصلة وإلى تعميق بحث الأسباب والعلل ، وإلى وجوب الجمع في بحوث الأدب بين دقة العلم ،

(١) المصدر السابق ص ٢٧٤ .

^{٢)} المصدر السابق ص ٢٧١ .

(٣) انظر إشارة عبد القاهر إلى ذلك في دلائل الإعجاز ص ١٦٣ وغيرها.

وحرية الذوق ، أو بعبارة حديثة ، إلى التوفيق بين الاعتبارات الموضوعية والذاتية في هذه البحوث »^(١) .

الذوق عند عبد القاهر

لقد بينا أن منهج عبد القاهر في النقد يعتمد على أسس موضوعية ، ويوضع الأسباب والعلل للأحكام النقدية التي يصدرها ، أي أن التزعة العقلية واضحة جلية في هذا النقد وقد كانت هذه هي السمة الغالبة على النقد منذ القاضي عبد العزيز الجرجاني ، إلا أنها في منهج عبد القاهر أوضح منها في كثير غيره .

ولكن وضوح التزعة العقلية الموضوعية في منهج النقد لا يعني أن الجانب النفسي التذوقى قد ضعف الاعتماد عليه عند عبد القاهر ، فإنه مع إلحاحه في البحث عن أسباب الجمال ، ورفضه للأحكام الجمالية التي لا تستند على أسس معروفة تدعيمها ، يحيلك إلى نفسك في كثير من الأحيان لتحس بما أحس به ، وتقف على ما وقف عليه من حسن أو قبح . فماذا يعني هذا السلوك من عبد القاهر ؟ هل يعني التناقض مع ما سبق أن قررناه في صدر هذا البحث ؟ أو يعني أن منهج النقد لم تكن له صفة واحدة متميزة تتيح للباحث الحكم عليه بالموضوعية أو التأثيرية ؟

إنه ليس التناقض ، ولا الغموض والخلط بين المناهج سبب ذلك ، وما زلتنا نقر أن ناقد موضوعي معن في موضوعيته ، والإحاللة إلى النفس والاحتکام إلى الذوق لا يتعارض مع موضوعية النقد إلا عندما يقف الناقد عنده ، ويصبح ذلك الطابع العام لمنهجه^(٢) وبالتأمل في فكر عبد القاهر نجده بعيدا كل البعد عن ذلك ، لسبب واحد ، هو أن محور هذا الفكر يقوم على محاربة هذا الاتجاه ، وينعي على أصحابه كسلهم الذهني ، ووقفهم عن البحث وراء العلل والأسباب لمظاهر الجمال في التعبير . فإذا احتکم إلى ذوق القارئ فإنه في الأعم الأغلب لا يقف عند ذلك ، وإنما يتتجاوزه

(١) دراسات في الأدب الإسلامي ص ١٥٤ .

(٢) ينظر : دراسات في نقد الأدب العربي ص ٢٩ وما بعدها للدكتور بدوى طبانة .

إلى إعمال الفكر والنظر ، والكشف عن مثيرات هذا الذوق من خلال النص .

ينظر في قول الأعشى :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيْنُ كَثِيرٍ
إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحَرَّقُ
ثُبَّ لِقَرْوَرَتِنِ يَضْطَلِيَا نَهَا

وقوله :

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عَكَاظَ قَبِيلَةَ بَعْثَوْا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ؟

فيجد أنه لو قيل : إلى ضوء نار متحرقة ، أو : بعثوا إلى عريفهم متوسما . « لنبأ عنه الطبع ، وأنكرته النفس ، ولا يكون ذلك النبي وذلك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال ». ثم يعلل هذا بقوله : ذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقدا يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالا فحالا ، وإذا قيل : متحرقة ، كان المعنى أن هناك نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة وجري أن يقال : إلى ضوء نار عظيمة ، في أنه لا يفيد فعلا يفعل ، وكذلك الحال في قوله : بعثوا إلى عريفهم بتتوسم ، وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا ، وتصفح منه للوجوه واحدا بعد واحد .. » ^(١).

ويحاول أن يقنعك بقوة تأثير التثليل في فنون القول وضروربه ، فيجد من بين ما يوصله إلى

غرضه أن يحييك إلى نفسك لنرى مثل ما رأى « انظر إلى قول البحترى :

دَانٌ عَلَى أَيْدِي الْعُفَاقِ وَشَاسِعٌ عَنْ كُلِّ نِدٍ فِي التَّدَى وَضَرِيبٌ
كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْءُهُ لِلْعَصْبَةِ السَّارِينَ جَدُّ قَرِيبٌ
وَفَكَرَ فِي حَالَكَ وَحَالَ، الْمَعْنَى مَعَكَ وَأَنْتَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لَمْ تَتَنَاهِ إِلَى الثَّانِي ، وَلَمْ تَتَدَبَّرْ
نَصْرَتَهُ إِيَاهُ .. ثُمَّ قَسَمَهَا عَلَى الْحَالِ وَقَدْ وَقَتَ عَلَيْهِ وَتَأَمَّلَ طَرْفِيهِ فَإِنَّكَ تَعْلَمُ بَعْدَ مَا بَيْنَ
حَالَتِكَ وَشَدَّةِ تَفَاوْتِهَا فِي تَمْكِنِ الْمَعْنَى لِدِيكَ ، وَتَحْبِيهِ إِلَيْكَ ، وَنَبْلَهِ فِي نَفْسِكَ وَتَوْفِيرِهِ
لِأَنْسَكَ » ^(٢).

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) أسرار البلاغة ص ١٣١ ، ١٣٠ وانظر بحثنا في : المعايس الجمالية عند عبد القاهر الجرجاني ص ٤٥ .

وله مع اللفظ المفرد مثل هذه المواقف ، يعجب بقول ابن المعتر :

قُلْ لِأَخْلَى الْعَبادِ شَكْلًا وَقَدًا أَبْجِدُ ذَا الْهَجْرِ أَمْ لَيْسَ جَدًا؟
ما بَذَا كَانَتِ الْمُنَى حَدِيثَنِي هَفَّ نَفْسِي أَرَاكَ قَدْ خُنْتَ وَدًا
ما تَرَى فِي مُتَقَيِّمٍ بِكَ صَبٌ خَاضِعٌ لَا يَرَى مِنَ الدُّلُّ بُدًا
إِنْ زَنْتْ عَيْنَهُ بِغَيْرِكَ فَاضْرِبْهَا بِطَوْلِ السُّهَادِ وَالدَّمْعِ حَدًا
وَلَكِنْ ذُوقَهُ ، وَذُوقَ كُلِّ بَصِيرٍ بِالْأَدْبِ يَنْفِرُ مِنْ لَفْظَةِ (زنـت) فَهِي « وَإِنْ كَانَ مَا يَتَلوُهَا
مِنْ إِحْكَامِ الصُّنْعَةِ يَحْسَنُهَا ، وَوَرَودُهَا فِي الْخَبَرِ » العين تزني « يُؤْنِسُ بِهَا فَلِيُسْتَ تَدْعُ مَا هُوَ
حُكْمُهَا مِنْ إِدْخَالِ نَفْرَةٍ عَلَى النَّفْسِ » (١) .

وقد ينقذ اللفظة من ناحية أخرى غير نفور النفس منها ، فقول أبي بكر الخوارزمي :

أَرَاكَ إِذَا أَيْسَرْتَ خِيمَتَ عَنْدَنَا مَقِيمًا وَانْ أَغْسَرْتَ زَرْتَ لِمَامَا
هَا أَنْتَ إِلَّا الْبَدْرُ إِنْ قَلَ ضَوْءُهُ أَغَبَّ وَإِنْ زَادَ الضَّيَاءُ أَقَامَا
وَإِنْ كَانَ لَطِيفُ الْمَعْنَى فَإِنْ « الْعِبَارَةُ لَمْ تَسْاعِدْهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحْبُّ ، فَإِنَّ الْإِعْبَابَ أَنْ
يَتَخلَّلُ وَقْتُ الْحَضُورِ وَقْتٌ يَخْلُو مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ لَأَنْ يَرَادَ أَنَّ الْقَمَرَ إِذَا نَقَصَ نُورُهُ لَمْ يَوَالِ
الظُّلُوعَ كُلَّ لَيْلَةٍ بَلْ يَظْهُرُ فِي بَعْضِ الْلَّيَالِي وَيَمْتَنَعُ مِنَ الظَّهُورِ فِي بَعْضٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
لَأَنَّهُ عَلَى نَقْصَانِهِ يَظْهُرُ كُلَّ لَيْلَةٍ حَتَّى يَكُونَ السَّرَّارَ » (٢) .

لا يمكن لعبد القاهر أن يقوم بمهمة الناقد من غير أن يعتمد على حاسة التذوق الفني ،
يعرض عليها الأثر الأدبي فتصدر حكمها العام فيه ، ثم يعود بفكرة وثقافته إلى تعليل هذا
الحكم وبيان أسبابه تفصيلاً . « فَكَانَ الذُّوقُ هُوَ وَسِيلَةُ النَّقْدِ الْأَدْبَرِيِّ وَأَدَاتِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا
كَنَّا نَفْهَمُ الذُّوقَ عَلَى أَنَّهُ خَلَاصَةُ الْأَعْوَالِ الْفَطَرِيَّةِ وَالْمَكْتَسَبَةِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا نَقْدُ الْأَدْبَرِ . وَلَيْسَ
الذُّوقُ مَلْكَةُ بَسِيْطَةٍ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ ، وَلَكِنَّهُ مَزِيجٌ مِنَ الْعَاطْفَةِ وَالْعُقْلِ وَالْحُسْنِ ، وَرَبِّيَا كَانَتِ
الْعَاطْفَةُ أَهْمَّ عَنَاصِرَهُ ، وَأَوْسَعَهَا سُلْطَانَا فِي تَكْوِينِهِ وَمَظَاهِرِهِ وَأَحْكَامِهِ ، ... وَالْمَقْرَرُ أَنَّ الذُّوقَ
فِي أَصْلِهِ هَبَةٌ طَبِيعِيَّةٌ .. وَلَكِنَّ الْدَّرْسَ يَنْمِيُ الذُّوقَ وَيَهْذِبُهُ » (٣) .

(١) أسرار البلاغة ص ٣٤٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٦ .

(٣) أصول النقد الأدبي ص ١٢٠ - ١٢٢ . وانظر : النقد والنقاد المعاصرون ص ٢٣٠ وتعريف ابن خلدون للذوق .

المقدمة ص ٥١٥ ، أساس النقد الأدبي عند العرب ص ٧٩ ، دفاع عن البلاغة ص ٤١ .

الإحالات إلى النفس :

وأحياناً لا يملك عبد الناصر غير أن يحيلك إلى نفسك وتذوقك ، إما لأن ما يريد بيانه لا يحتاج - لوضوحيه - إلى أكثر من هذا ، أو لأنه لا يملك فيه غير هذه الوسيلة أو أنه لكتة ما شرح في نظائره يكفي فيه بذلك .

فمثال الأول ، صنيعه في النصوص الكثيرة التي أوردها في مقام حذف المبتدأ ومنها قول الأقباط :

سرِيعٌ إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعي النَّدَى بسرِيعٍ
حرِيصٌ على الدنيا ، مُضيِّعٌ لدِينه وليس لِمَا فِي بَيْتِه بِمُضيِّعٍ
إِذ يقول : « فتأمل الآن هذه الآيات كلها ، واستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها
في نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت
النفس عما تجده ، وألطفت النظر فيها تحس به ، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخوجه إلى
لقطك وتوقعه في سمعك فإنك تعلم أن الذي قلتُ كُمَا قلتُ ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد
وقاعدة التجويد » (١) .

فإنه لم يفعل أكثر من أن يحتمل إلى ذوق القارئ عن طريق الموازنة بين الكلامين في حال ذكر المبتدأ ، وحال حذفه ، ومع ذلك فهو متفق مع أوضح الآراء في النقد الموضوعي ، خاصة إذا كان ذلك من ناقد بصير مشهود له بدقة الإحساس مثل عبد القاهر فوافقه الأخرى ، وتحليلاته الدقيقة تجعلنا لا نرفض مثل هذه الإحالات إلى النفس فنحاول معرفة السر فيها ، وإدراك جمالها .

ومثال الثاني ما ذكره في قول الشاعر :

سَأَلَتْ عَلَيْهِ شَعَابُ الْحَمَى حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِبُوْجُوهِ كَالْدَنَانِيرِ
فقد استدل به على أن للنظم دخلاً في حسن الاستعارة ، وهي في هذا البيت « على لطفها
وغرابتها إنما تم لها الحسن ، وانتهى إلى حيث انتهى بما توخي في وضع الكلام من التedium
والتأخير .. وإن شرحت قاعده إلى الجارين والظرف فأزال كلاً منها عن مكانه الذي وضعه فيه
الشاعر فقل : سالت شباب الحمى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره ثم انظر كيف يكون

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٦ .

الحال ، وكيف يذهب الحسن والحلوة ، وكيف ت عدم أريحتك التي كانت وكيف تذهب النسوة التي كنت تجدها ؟ » ^(١)

ولكن ما ذكره من أن وضع الجارين والظرف موضعها من نظم البيت هو الذي زاد هذه الاستعارة حسنا ، وأن تغييره قد ذهب بهذا الحسن ، أمر لا دليل على صحته إلا من ناحية التذوق ، وهو أمر مختلف من ناقد إلى آخر ، ونحن وإن كنا مع عبد القاهر في ما ذهب إليه فإن الأستاذ الشيخ سليمان نوارأ لا يعجبه هذا الحديث ونحوه ، ويرى أنه « كلام شعرى يحيلك فيه إلى مجرد الذوق » وأن « الشيخ عبد القاهر إذا استحسن استرسل ، وما دام لم يعلل فالداعوى سهلة » ^(٢) .

ونحن نتساءل : ماذا على عبد القاهر لو أحال أحيانا إلى مجرد الذوق ؟ وماذا على كلامه أن يأتي - أحيانا أيضا - شعريا ؟ إنه لم يقل هنا حقا ، ولكن ليس ذلك هروبا من التعليل ، أو ليرسل الداعوى سهلة ، ولكنه حقا « إذا استحسن استرسل » لأنه ينطلق من إحساس صادق بمواطن المجال والحسن في التعبير مما قد يغيب عن بعض الخاصة ، وليس في استطاعته أن يفعل أكثر مما فعل ، لأن الذوق هو المرجع الأول والأخير في مثل هذه المواقف .

و « إن » مع ضمير الشأن تحسن وتلطف ، ولا يكاد يوجد هذا الضمير مبتدأ به معنى من العوامل مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يجيء إلا (إإن) وقد اكتفى عبد القاهر هنا بالتشخيص ولم يبين : لماذا حسنت مع ضمير الشأن في أسلوب الشرط ؟ فهو في أكثر الأحيان يتبع مثل هذا بالتعليل ، وأحيانا أخرى لا يمنعه غموض التعليل وخفاؤه من إثبات الظاهرة ، وذكر إحساسه وتذوقه للأسلوب معها دون أن يزيد على ذلك شيئا ^(٣) . وكثيرا ما كان عبد القاهر يترك التعليل بعد بيانه في عديد من النصوص التي يوردها لبيان غرض محدد .

ضرورة الذوق في العمل الفنى :

وعلى الرغم من إيمان عبد القاهر بموضوعية المجال فإنه بجانب ذلك كان يؤمن أيضا بمحتمية

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٨ .

(٢) مذكرات في البلاغة : انظر ص ٤١ - ٤٣ .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٤٤ .

الذوق المثقف الناقد، فليس كل إنسان قادرًا على نقد النصوص ما لم يكن مؤهلاً بالفطرة والدراسة والدرية لهذا العمل، ومن هنا كان اختلاف الناس حول تقدير الأثر الأدبي الواحد. ومما كان التشتبث بالموضوعية فإنه لا يستطيع أن يجسم هذا الاختلاف، وليس في ذلك شيء من الغرابة، لأن النقد الموضوعي لا يحكم في قضايا رياضية منطقية متفق عليها ويمكن الإيمان عن طريق الإقناع العقلي وحده، وإنما يحكم في قضايا فنية تحتاج في إدراكتها إلى الذوق والإحساس احتياجها إلى العقل.

وقد أدرك عبد القاهر تلك الصلة الوثيقة بين موضوعية النقد، واحتمالية الذوق لا كتمال العمل النقدي، والوقوف على جوانب الحسن في التعبير. فكما دعا وألح في الدعوة إلى ضرورة البحث في نظم الكلام عن أسباب الحسن أو القبح حتى لا يصبح النقد دعاوى لا يسندها الدليل، كذلك نبه إلى ضرورة أن يكون الناقد، ومن يقرأ العمل النقدي من ذوي الإحساس والذوق، ورأى أن من ليس بهذه المثابة يكون من الخطأ التصدى له وتوقع إقناعه ببعضهمون هذا العمل، وقد حذر من الاكتفاء بأحد هذين الجانبين عن الآخر. وهذا الذي نسبه له لم يجمعه إشارات عابرة، ونفتا من هنا وهناك وصوتا ضعيفا نخاول أن نجعل منه رأيا مدويا، وإنما يذكره واصحا مجتمعا في فصل قصير كتبه في أقل من ورقة واحدة يقول فيه: « واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد له قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون من تعدداته نفسه بأن لما يوميء إليه من الحسن واللطف أصلا ، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد الأرجحية تارة ويعرى منها أخرى .. فاما من كانت الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء وكان لا يتفرد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة .. فما أقل ما يجدى الكلام معه ، فليكن من هذه صفتة عندك بمنزلة من عدم الإحساس يوزن الشعر ، والذوق الذى يقيمه به ... فى أنك لا تتصدى له ولا تتكلف تعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التى معها تعرف ، والحسنة التى بها تجد .. » .

« واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى فى هذا الباب فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة فى قليل ما تعرف المزية فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنكير أو هذا العطف أو هذا الفصل حسن وأن له موقعا من النفس وحظا من القبول ، فاما أن تعلم : لم كان كذلك وما السبب ؟ فما لا سبيل إليه ، ولا مطمع في الاطلاع عليه ، فهو بتواهيه والكليل فيه في حكم من قال ذلك » .

« واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجوب ترك النظر في الكل ، وإن تعرف العلة والسبب فيها يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قل فتجعله شاهدا فيها لم تعرف أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم والتفهم ، وتعدوها الكسل والهُوَيْنا »^(١) .

لم تكن دعوة عبد القاهر إلى ضرورة أن يكون الناقد صاحب حس مرهف ، وذوق مثقف ، من أجل أن يساعد ذلك في الكشف عن مواطن الجمال فحسب ، وإنما كانت من أجل أن الكشف عن هذه المواطن متوقف أصلا على أساس كثيرة من أهمها هذا الذوق . ولذا فإن كلا من تذوق النص ، والبحث الموضوعي عن أسباب الجمال فيه لازمان للعمل النقدي عنده ، بحيث لا يتم له التضييع والاكتئاب إلا في ظلّها معا يرتاد الذوق خلال الأثر الفني فيترك في نفس الناقد إحساسا وانطباعا عاما يشير إلى مدى التوفيق أو الإنفاق في إصابة الغرض ، ثم يأتي دور البحث الموضوعي التفصيلي ليتم - مع الذوق أيضا - باقي المهمة ، حيث تسلط على جوانب هذا الأثر أضواء من الفكر تعمق هذا الإحساس وتسيّبه ، وتضع اليد على مواطن الحسن أو القبح فيه واحدة واحدة ما دام ذلك ممكنا .

ولكن عبد القاهر على الرغم من موضوعيته - بل لهذه الموضوعية - يرى أن البحث في العلل وأسباب لا يسلّس قياده ، وتنفتح مغاليقه كلما أراد الناقد ذلك منها كانت قدرته ، وثقافته ، ونفاد بصيرته ، فقد تكون أحيانا الكلمة الأخيرة - كما كانت الكلمة الأولى - للذوق وحده .

وهذه الحقيقة التي يدركها هي التي أرقته ، وأرهقته ، وجعلته يبدئ ويعيد من أجل تثبيت دعائم نظريته في النظم ، وقد استعرض كل ما يمكن لخصومه أن يشهروه في وجه هذه النظرية من دعوى لغوية أو دينية أو منطقية ، وناقشه وفند جوانبه ، وأظهر بطلانه ، فحامى عنها محاماً تشهد له بقوة الحجة ، وسداد الرأي . ولكن الشيء الذي اتخذه خصومه صخرة يحاولون أن يحطموا عليها هذا الدفاع هو اختلافهم معه فيما يراه من حسن بعض النصوص أو قبحها مما لا مرجع فيه إلا للذوق ، ولا دخل لتوخي معانى النحو التي يفسر بها النظم . فإذا عساه أن يفعل ؟ إنه لا يستطيع هو أو غيره إلا أن يلوذ بالصمت في مثل هذه المواقف التي لا احتكام فيها إلا للأذواق - وهي هنا متنافة - ولا سيل للإقناع المنطقى الذي

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

طالما أسعفه ، ولا سبيل كذلك إلى أن نضع اليد - على حد تعبيره - على مواطن الحسن أو القبح في النص .

وقد كانت دعوته إلى تحكيم الذوق والإحساس الروحاني أظهر ما تكون في هذه الصفحات الأخيرة من كتاب « دلائل الإعجاز » الذي أودعه نظرية النظم ، كما كان يأس من هؤلاء الذين عدمو حاسة الذوق الأدبي وأضحاها أيضا ، بعد هذا الجهد المضني الذي بذله دفاعا عن النظم . يقول عبد القاهر : « أعلم أنك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم . وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن هنالك نظاماً أحسن من نظام ثم تراهم إذا أردت أن تبصرهم ذلك .. تضل عنهم أفهمهم ، وسبب ذلك أنهم أول شيء عدمو العلم به نفسه من حيث حسبوه شيئاً غير تoxic معانى التحوّل ... ثم إذا أردت قدّتهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير تoxic معانى التحوّل عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم ... وذلك أنهم يروننا ندعى المزية والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معانى التحوّل شيء يتتصور أن يتضليل الناس في العلم به ، ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معانى التحوّل ووجوهه على شيء نزعم أن من شأن هذا أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه ، بل يروننا ندعى المزية لكل ما ندعيها له من معانى التحوّل ووجوهه وفروقه في موضع دون موضع ، وفي كلام دون كلام .. فإذا رأوا الأمر كذلك دخلتهم الشبهة وقالوا : ... من أين يتتصور أن يكون للشيء في كلام مزية عليه في كلام آخر بعد أن تكون حقيقته فيها حقيقة واحدة ؟ فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يخصى من الموضع ثم لا يقتضى فضلا ، ولا يوجب مزية ، اتهمنا في دعوانا ما ادعيناه لتنكير الحياة في قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » من أن له حسنة ومزية ، وأن فيه بлагعة عجيبة ، وظنه وهمانا وتخيلا ، ولستنا تستطيع في كشف الشبهة في هذا عنهم .. ما استطعنا في نفس النظم لأننا ملكتنا في ذلك أن نضطرهم إلى أن يعلموا صحة ما تقول ، وليس الأمر في هذا كذلك ، فليس الداء فيه بالهين .. لأن المزية التي تحتاج أن تعلمهم مكانها ، وتصور لهم شأنها ، أمور « خفية ، ومعان روحانية أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها ، وتحديث له علما بها ، حتى يكون مهياً لإدراكها وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقرحة يحد لها في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفرق أن تعرض فيها المزية على الجملة ، ومن إذا تصفح الكلام ، وتدار الشعر فرق بين موقع شيء منها وشيء ، ومن إذا أنشدته قول البحترى :

وَسَأْسَتِقْلُ لَكَ الدَّمْوَةَ صَبَابَةً
وَلَوْ أَنْ دِجْلَةً لَيْ عَلَيْكَ دَمْوَةَ
وقول أبي نواس :

رَكِبُ تَسَاقُوا عَلَى الْأَكْوَارِ بَيْنَهُمْ كَأسَ الْكَرَى فَانْتَشَى الْمَسْقُى وَالسَّاقَى
كَأَنْ أَعْنَاقَهُمْ وَالنَّوْمُ وَاضْعَفَهَا عَلَى الْمَنَاكِبِ لَمْ تُغْمِدْ بِأَعْنَاقِ
أَئْقَلَهَا ، وَأَخْذَتْهُ الْأَرْيَحِيَّةُ عَنْهَا ... » (١) .

وهكذا نرى عبد القاهر في نظريته التي يراها المرجع الأساسي في الإعجاز ، والفقد الأدبي ، والتي يتمثل فيها الاتجاه الموضوعي لم يستطع إلا أن يحتكم إلى الذوق الشخصي في نهاية المطاف ، مكتفيا به حينا ، ومعللا له في أغلب الأحيان ، بل نقول إنه في بحوثه الموضوعية المعللة التي ساقها تطبيقا على نظريته ، وبين فيها بتفصيل أسباب الأحكام التي يصدرها ، قد اعتمد في بيانها إلى حد كبير على ذوقه الناقد ، وحسه اللغوي الدقيق . فيما يؤديان دورهما في مهمة أخرى تفصيلية ، بعد أن قاما بهمما الوقوف على تصور إجمالي للقيمة الفنية للنص المدرس .

ولعل في بحثه العميق لخصائص التراكيب مع (إما) و (ما) و (إلا) وتوضيحه للفروق بينهما ، وخلو الدراسات قبله من بحث هذه الفروق بصورة موضوعية ، واعتماده أساسا على حسه الصادق ، وذوقه المثقف ، في بيان ما ذكر من فروق ، يدل على صدق ما نذهب إليه ، كما يدل على أن عملية التذوق هذه تصاحب العمل الناقد من مبتدئه إلى متنه ، بل نقول إن أردنا الدقة : إنه يبدأ بها أولا ، ثم تصاحب وسائله الأخرى إلى نهاية الشوط وقد تبقى لها وحدتها الكلمة الأخيرة عند هذه النهاية .

وعبد القاهر بهذا يسبق كبار النقاد العالميين بإدراكه العلاقة بين الذوق حين يحسن استخدامه ، والروح العلمية التي يقتضيها النقد الموضوعي . وبالمقارنة بين موقفه الذي أوضحناه من التذوق ، أو ما نسميه بالتأثيرية ، و موقف بعض هؤلاء النقاد نتبين صدق هذه القضية ، وقد نقل إلينا الدكتور محمد مندور رأى أحدهم فقال : « فالتأثيرية قائمة في أساس

(١) دلائل الإعجاز ص ٤١٨ - ٤٢١ .

كل نقد ، حتى لنرى ناقدا عالما (كلنسون) يقول : « إذا كانت أولى قواعد المنهج العلمي هي إخضاع نفوسنا لموضوع دراستنا لكي ننظم وسائل المعرفة وفقا لطبيعة الشيء الذي نريد معرفته ، فإننا نكون أكثر تمشيا مع الروح العلمية باقرارنا بوجود التأثيرية في دراستنا ، وتنظيم الدور الذي نلعبه فيها ، وذلك لأنه لما كان إنكار الحقيقة الواقعية لا يمحوها فإن هذا العنصر الشخصي الذي نخاول تتحيزاته سيسفل في خبث إلى أعمالنا ، ويعمل غير خاضع لقاعدته ، وما دامت التأثيرية هي المنهج الوحيد الذي يمكننا من الإحساس بقوة المؤلفات وجدها ، فلنستخدمه في ذلك صراحة ولكن لننصره على ذلك في عزم ، ولنعرف مع احتفاظنا به كيف نميزه ، ونقدرها ، ونراجعها ، ونحدده . وهذه هي الشروط الأربعة لاستخدامه ، ومرجع الكل هو عدم الخلط بين المعرفة والإحساس ، واصطناع الحذر حتى يصبح الإحساس وسيلة مشروعة للمعرفة » ^(١) .

وبعد أن نقل الدكتور محمد مندور هذا النص الهام من لانسون يقرر كما قرر أن « النقد الذوقى نقد مشروع وحقيقة واقعة » . وهذا هو ما سبق إلى بيانه وتأكيده عبد القاهر الجرجانى منذ قرون .

مدى توفيق عبد القاهر في استخدام الذوق :

بينا من الناحية النظرية أن الذوق عند عبد القاهر من أهم الأسس التي يقوم عليها العمل النقدى عنده ، وأن ذلك لا يتنافى مع ما أخذ به نفسه من ضرورة البحث عن علل الأحكام والآراء التي نصدرها ، بل إنه من ألزم الأمور المعينة في هذا البحث .

وقد بقى علينا أن نعرف إلى أي مدى وفق في الاستخدام التطبيقي للذوق ونستطيع أن نقرر ونحن مطمئنون أنه قد نجح بجاحا عظيمًا في هذا الشأن ، يتضح ذلك من حسن اختياره للنصوص المدرسة ، وتناوله لها ، ونظراته الدقيقة في الكشف عن نواحي الإبداع فيها . كما يتضح أيضا من كثرة ما عرف عنه من صواب الأحكام النقدية التي يقررها ، والتي تلقى القبول والتأييد من عيادة هذا الفن على كثوريهم ، وتتنوع ثقافتهم ، واختلاف ميولهم وزراعاتهم .

(١) النقد المنهجي عند العرب ص ١٥ ، وانظر : منهج البحث في اللغة والأدب للأنسون ، ومايه . ترجمة الدكتور محمد مندور ص ١٩ ، والنقد والنقاد المعاصرون ص ٢٣٠ .

ولعل مما يمكن أن نستدل به أيضا على توفيقه في الاستخدام التطبيقي للذوق ذلك التبرير الواضح في الجانب النظري والنقدي ، الذي كان من بين ما سما بعد القاهر إلى مصاف النقاد العالميين ، ذلك لأنه لم يستخرجه إلا من النصوص الكثيرة التي بين يديه والتي يعمل فيها حسه الصادق ، وذوقه المتفق . فصحتها وصدقها تدل بالتالي على سلامة الذوق الذي أدى إليها . ولكن لما كان التذوق مختلف من شخص إلى آخر تبعا لاختلاف مكوناته في الأفراد كان طبيعيا أن تختلف أحکام الناس في تقويم الآداب التي تحتاج بالضرورة في تقويمها إلى هذا التذوق . ومن هنا كان اختلافنا معه في بعض ما استحسن مما استشهد به في كتابه . فقد استحسن التجنيس في قول الشاعر : (١) .

نَاظِرَاهُ فَمَا جَئَنِي نَاظِرَاهُ أَوْ دَعَانِي أَمْتُ بِمَا أُوذَعَانِي
معلاً ذلك بأنه « قد أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها ، ويوجهك كأنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووقفها » (٢) .

وهذا التعليل الذي ساقه ، وعددناه من محسنه ، يكشف عن جمال التجنيس ببيان نكتته البلاغية العامة ، ولكن يبقى بعد ذلك النظر الموضوعي في كل صورة من صوره في التراكيب ، ومدى ملاءمتها للأصول البلاغية والنقدية الأخرى .

وبالنظر في هذا البيت نرى - على الرغم من اتفاقه مع التعليل العام للتجنيس - تكلف الصنعة باديا في نظمته ، وقد أوقعه ذلك في عدم تحري الدقة في استعمال الكلمات في الموقف الصالحة لها ، يوضح ذلك الدكتور أحمد بدوى بدقة لغوية ، وذوق ناقد إذ يقول : « إننا إذا كنا نسامح في إطلاق الناظرين على العينين ، مع أنها نرى الكلمة جلية لإحداث الجناس ، ونرى كلمة العين أحب وأجمل وأكثر إيحاء ، إذا كنا نسامح في ذلك فإننا نجد طلب الملاحظة في أول البيت قلقا غاية القلق ، فلسنا نفهم معنى هذه الملاحظة ولا ماذا يراد بها ، وإنما نراها متكلفة ليست تابعة للمعنى ، ولكنها مجتبأة ليتمكن الشاعر من صنع الجناس » .

(١) قبله :

قلت للقلب ما دهاك أجيبي قال لي بايدع الفرانى فرانى
والبيتان يرويان لشمسويه البصري . ولشداد بن ابراهيم بن حسن التجيب الطاهر الحزري المتوفى سنة ٤٠١ هـ ،
ولأبى الفتاح البستى . وانظر بقية توضيح في : هامش أسرار البلاغة ص ٧ تحقيق هـ . ريتز .

(٢) أسرار البلاغة ص ١٢ وانظر : دلائل الإعجاز ص ٤٠٢

« ذلك أن الشاعر يبدو أنه يطلب إلى صاحبيه أن يضيئوا إلى حبيبه ليطلبوا منه رفقا بالشاعر ، وعطفا عليه ، ولا نجد كلمة الماناظرة موفقة بهذا المعنى ، ولا مؤدية إليه ، إذ الحبيب لا تقوم بينه وبين الرسول ماناظرة فيما جنني ناظراه ، وأخلق بمثل هذه الماناظرة أن تبعث السخرية والاستهزاء »^(١)

والذى لاحظناه عند تصنيف ماخذنا على ذوق عبد القاهر أن أغلبها واقع فى دائرة الصور البينية ، والتشبيه منها بخاصة ، وأقلها واقع فى النظم وبعض صور البديع . ولعل السبب فى هذا الأخير أنه لم يتناول فنونه المتعددة بالدراسة والبحث حتى يتبين لنا من خلالها تقوم دقique لذوقه بالنسبة إليها ، ولكن ما يجده منها يدل فى جملته على ذوقه السليم فى نظرته إليها .

قلة المأخذ فى التطبيق على النظم وأسبابها :

أما بالنسبة إلى النظم فقد كان السبب في قلة المأخذ فيه أن عبد القاهر من الحس اللغوى الدقيق ، والبصر بخصائص التراكيب ، ومعرفة الفروق الدلالية بينها ، وفهمه لمعانى التحور ، وإدراكه لمقتضيات الأحوال المتعددة التي يتواتى لها بعض هذه المعانى دون الأخرى ، ما مكنه من تحقيق أكبر قدر من النجاح عند التطبيق على نظريته فى النظم .

فطبيعة البحث فى مسائل النظم تحتاج إلى نوع من الذوق يختلف فى بعض جوانبه عن ذلك الذى يستعان به فى دراسة الصور البينية ، إنها تحتاج إلى ذوق يستمد أكثر عناصره من العلم بالخصوص اللغوية ، إفرادية وتركيبية ، ومن استيعابها ما أمكن ، والنظر فيها من خلال النصوص ، والربط بينها وبين المقامات والأحوال ، وهذه كلها يقوم فيها الذهن - إلى جانب الذوق - بدور كبير يتحقق لعبد القاهر اللغوى التحوى المفكر سلامه التطبيق .

وذلك هو ما جعله يدرك بعد إعادة النظر فى مثل بيت المتنى :

عَجَباً لِهِ حَفِظَ الْعِنَانَ بِأَنْمُلٍ مَا حِفْظُهَا الْأَشْيَاءِ مِنْ عَادَاهَا

وبعد أن مضى عليه زمن طويل دون أن يرى فيه خطأ ، أنه قد أخطأ « وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : ما حِفْظُ الأشياءِ من عاداتها ، فيضيف المصدر إلى المفعول ، فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على أنه ينفي الحفظ عن أنا ملهمه جملة ، وأنه يزعم أنه لا يكون منها

(١) عبد القاهر البرجاني وجهوده في البلاغة العربية ص ٢٨٧ .

أصلاً ، وإضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله : ما حفظها الأشياء ، يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظاً . ونظير هذا أنك تقول : ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي ، ولا تقول : ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي . وكذلك تقول : ليس ذم الناس من شائي ، ولا تقول : ليس ذمي الناس من شائي ، لأن ذلك يوجب إثبات الذم وجوده منك . ولا يصح قياس المصدر في هذا على الفعل ، أعني أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال : «ما من عادتها أن تحفظ الأشياء» ، كذلك ينبغي أن يجوز : ما من عادتها حفظها الأشياء .

ذلك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده ، وأنه قد كان منه . يبين ذلك أنك تقول : أمرت زيداً بأن يخرج غداً ، ولا تقول : أمرته بخروجة غداً .

ويزداد عبد القاهر دقة ، فيغلغل الفكر بعثاً في خصائص التراكيب وما تؤديه من معان متعددة يحدد كلاً منها عرف الناس في الاستعمال اللغوي ، ومعرفة الأحوال التي تقال فيها ، ثم الاحتکام في النهاية إلى الذوق اللغوي الذي ترسب على طول الزمن في وجдан هذه الأمة ، والذي يختلف قوة وضعفاً من شخص إلى آخر تبعاً لاختلاف درجة هذا النوع من الذوق عند كل واحد .

يقول : «وما فيه خطأ هو في غاية الحفاء قوله :

وَلَا تَشَكَّ إِلَى خَلْقٍ فَتُشْتَمِّتَهُ شَكُورِي الْجَرِيعِ إِلَى الْغَرْبَانِ وَالرَّخْمِ

وذلك أنك إذا قلت : لا تضرج ضجر زيد ، كنت قد جعلت زيداً يضرج ضرباً من الضجر مثل أن تجعله يفرط فيه أو يسع إليه ، هذا هو موجب العرف ، ثم إن لم تعتبر خصوص صرف فلا أقل من أن تجعل الضجر على الجملة من عادته ، وأن تجعله قد كان منه ، وإذا كان كذلك اقتضى قوله : ... شكورى الجريع إلى الغربان والرخام ، أن يكون هنا جريع قد عرف من حاله أنه يكون له شكورى إلى الغربان والرخام وذلك محال ، وإنما العبارة الصحيحة في هذا أن يقال : لا تشوك إلى خلق فإنك إن فعلت كان مثل ذلك مثل أن تصور في وهنك أن بعيراً دبراً كشف عن جرحه ثم شكاه إلى الغربان والرخام »⁽¹⁾ .

(1) دلائل الإعجاز ٤٢٤، ٤٢٥.

ما آخذ على تدوقه :

ولكنه على الرغم من هذه الدقة ، وهذا الحس اللغوي الصادق ، قد يستحسن ما لا نرى فيه حسنا ، كقول الحالى فى صفة غلام له :

وَيَعْرِفُ الشِّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي
وَصَنِيرَفِيُّ الْقَرِيبِيُّ ، وَزَانُ دِينًا رِّ الْمَعَانِي الدَّقَاقِ مُتَّقِدُ^(١)
فَقَدْ رأَى أَنَّ الَّذِي حَسِنَهَا هُوَ سَلَامَتِهَا مِنَ الْاسْكَرَاهِ ، وَإِنْ تَوَالَتْ فِي الْآخِرِ مِنْهَا
الِّإِضَافَاتِ . وَالْمَتَذَوَّقُ لِلشِّعْرِ لَا يَرَى فِيهَا ذَلِكَ الْحَسْنَ الَّذِي يَدْعُوهُ لَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ^(٢) .
وَقَدْ أَوْرَدَ الْكَثِيرُ مِنْ صُورِ التَّشِيهِ مُعْجِبًا بِهَا ، مُفْتَنًا بِحَسِنَاهَا ، مَعَ ضَعْفِ مِنْزَلَتِهَا فِي الْحَسْنِ
وَالْجَهَالِ إِذَا قَسَنَاهَا بِالْمَقَائِيسِ الْفَنِيَّةِ الَّتِي تَنَاسَبُ مَعَ التَّشِيهِ باِعْتِبارَهُ ثُمَّةً مِنْ ثُمَارِ الْخَيَالِ
وَالْوِجْدَانِ .

وَمَعْظَمُ كِتَابِ « أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ » قَدْ بَنَاهُ عَبْدُ الْقَاهِرَ عَلَى فَكْرَةِ التَّأْثِيرِ النَّفْسِيِّ لِصُورِ التَّشِيهِ
وَالْمَثَيْلِ وَالْمَسْتَعَارَةِ وَسَائِرِ أَصْرَبِ الْجَاهَزِ ، وَبِيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّأْثِيرِ . وَقَدْ وُضِعَ بَيْنَ يَدِيِّ كُلِّ
لُونِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ مَقْدِمَةً تَبَيَّنَ مِنْزَلَتِهِ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَيُؤَكَّدُ بِهَا لِلقارِئِ أَنَّ القيمةُ الْحَقِيقِيَّةُ
لَهُ فِي هَذَا التَّأْثِيرِ . وَيُكَفِّيْنَا هَنَا أَنْ نَقْفُ عَلَى حَدِيثِهِ عَنْ مَوْقِعِ الْمَثَيْلِ وَتَأْثِيرِهِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ
الْأَلْوَانِ لِتُؤَكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى . يَقُولُ فِي ذَلِكَ : « اعْلَمُ أَنَّ مَا اتَّفَقَ الْعَقَلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَثَيْلَ إِذَا جَاءَ
فِي أَعْقَابِ الْمَعَانِي أَوْ بِرَزْتَ هِيَ بِالْخَتْصَارِ فِي مَعْرِضِهِ وَنَفَلَتْ عَنْ صُورَهَا الْأَصْلِيَّةِ إِلَى
صُورَتِهِ .. ضَاعَفَ قَوَاهَا فِي تَحْرِيكِ النُّفُوسِ لَهَا وَدَعَا الْقُلُوبَ إِلَيْهَا .. إِنْ كَانَ مَدْحَاكَانَ أَبْهَى
وَأَفْخَمَ ، وَأَنْبَلَ فِي النُّفُوسِ وَأَعْظَمَ .. إِنْ كَانَ ذَمَا كَانَ مَسْهُ أَوْجَعَ ، وَمِيسَمَهُ الْذَّعَ ، وَوَقْعَهُ
أَشَدَ .. إِنْ كَانَ حَجَاجَا كَانَ بِرَهَانَهُ أَنْوَرُ .. إِنْ كَانَ افْتَخَارًا كَانَ شَاؤُهُ أَبْعَدَ .. إِنْ كَانَ
اعْتِذَارًا كَانَ إِلَى الْقَبُولِ أَقْبَرَ .. إِنْ كَانَ وَعْظَا كَانَ أَشْفَى لِلصَّدَرِ وَأَدْعَى إِلَى الْفَكْرِ ..
وَهَكَذَا الْحَكْمُ إِذَا اسْتَقْرَيْتَ فَنَوْنَ الْقَوْلِ وَضَرْبَوْهُ ، وَتَبَعَّتْ أَبْوَابَهُ وَشَعْوَبَهُ »^(٣) .

(١) المُصْدَرُ السَّابِقُ صِ ٨٢ .

(٢) انْظُرْ : مَذَكَرَاتُ فِي الْبَلَاغَةِ لِلشِّيخِ سَلِيْمانِ نَوَارِ صِ ٢٤ .

(٣) أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ صِ ١٢٨ - ١٣٠ .

وبعد أن يقرر عبد القاهر هذه الحقيقة ، ويقنع الدارس بها عن طريق الموازنات بين المعانى
ممثلة وغير ممثلة ، يأخذ في البحث عن أسباب تأثير التمثيل .

ولكن بالنظر الواقعى فى هذه الأسباب التى ذكرها لتأثير التمثيل نرى أنها ترتكز على أساس
تؤثر فى العقل أكثر مما تؤثر فى النفس ، وإن كثر على لسان عبد القاهر ترديد هذه الأخيرة .
فقد ذكر فى أول هذه الأسباب أن أنس النقوس موقف على أن تخرجها من خفى إلى
جل ، وتأتيها بصريح بعد مكى ، وأن تردها فى الشىء تعلمها إياه إلى شىء آخر هى بشأنه
أعلم ..

وإخراج النفس من الخفى إلى الجلى يتحقق بطريقين :
الانتقال من المعقول إلى المحسوس .

الانتقال مما يعلم بالفکر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع .
وأسباب تأثير هذين الطريقين :

أن ما يأتي النفس عن طريق الحواس والطبع أقوى من غيره .
وأن إلف النفس لهذين الطريقين يوجب أنساً بهما . (١)

وجعل من البين اللائح فيه قول المتبنى فى رثاء والدة سيف الدولة ومدحه فى هذا
الرثاء :

فإِنْ تَفْقِي الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
لأن الشاعر قد ادعى للممدوح « أنه فاق الأنام وفاته » ، إلى حد بطل معه أن يكون بينه
وبيهم مشابهة ومقارنة .. وهذا أمر غريب .. وبالمدعى له حاجة إلى أن يصحح دعواه فى جواز
وجوده على الجملة ، إلى أن يحيىء إلى وجوده فى الممدوح فإذا قال : « فإن المسك بعض دم
الغزال » فقد احتاج للدعوه ، وأبان أن لما ادعاه أصلاً فى الوجود ، وبراً نفسه من صفة
الكذب ، وبادعها من سمه المقدم على غير بصيرة ، والمتوسع فى الدعوى من غير
البينة » (٢) .

وبالتأمل فى شرح عبد القاهر للبيت نرى النزعة العقلية واضحة جلية ولذلك كثرت

(١) انظر : أسرار البلاغة ص ١٣٧ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٨ - ١٣٩ .

مصطلحات الجدل فيه ، مثل « الدعوى » و « المدعى » و « الاحتجاج » و « البينة » و « الكذب ». وهذه كلها تستعمل مع العقل الحض .
ولم يخرج على بيان قيمة المشبه به ، ومدى مطابقته للغرض ، أو بيان قيمة كلمتي « المسك » و « الغزال » في البيت ، مع ملتها من حظ كبير في هذا التأثير النفسي المحمود الذي نشعر به عند سماعه ، يزيد على حظ هذا القياس المنطقى منه .

ولو أردنا أن نأخذ من هذا البيت صورة للذوق عند المتبنى فلن نجدها في أصل هذا التشبيه الذي يصحح دعوى الشاعر بأن المدوح قد فاق الأنام مع أنه منهم ، وإنما نجدها في حسن اختياره ، وتوفيقه في الواقع على هذا المشبه به بالذات ، وما لمفراته من إيحاءات خاصة ، ومعان تناسب مقام المدح ، وإلا فإن « البيض بعض دم الدجاج »^(١) ولو شبه به المدوح لأساء كل الإساءة ، وجانبه التوفيق كل المجانبة ، على الرغم من سلامته الجانب العقلى في هذا التمثيل ، لأن الذوق لا يقر استعمال ألفاظ (البيض) و (الدجاج) في المدح ، فضلا عن مدح النساء والرؤسائ .

وليسنا الآن بقصد البحث في قيمة مثل هذا التشبيه ، وإنما أردنا أن تؤكده بشرحه التزعة العقلية عند عبد القاهر ، في محاولة منا للوقوف على السبب العام وراء استحسانه لصور من التشبيه لم نر فيها حسنا يستحق الإعجاب الذي تحدث عنه إلا من وجهة نظر عقلية بحثة . كما ذكر في السبب الثاني من أسباب تأثير التمثيل أن تصور الشبه للشيء في غير جنسه وشكله فيه من الظرف واللطف ما لا يخفى موضعه من العقل ، وكلما كان التباعد بين الشيئين أشد كانت التشبيهات إلى التفوس أعمق ، وكانت التفوس لها أطرب^(٢) .

وبناء على هذا أعمق بقول الشاعر :

وَلَا زَوْدِيَّةٌ تَرْهُو بِرُزْقِتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِيِّ عَلَى حُمْرِ الْبَوَاقِيَّ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتِ ضَعْفَنَ بِهَا أَوَّلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبِيرَتِ
وَعَلَى هَذَا الإعْجَابِ بِأَنَّهُ « مَشْبَهُ لِنبَاتِ غَصْنِ يَرْفَ ، وَأَورَاقِ رَطْبَةٍ تَرِي المَاءَ مِنْهَا يَشْفَ

(١) انظر : معاهد التنصيص - ٢ ص ٥٣ .

(٢) انظر أسرار البلاغة ص ١٤٦ وما بعدها .

بلهب نار مستول عليه الييس .. ومبني الطياع على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه .. كانت صبابة التفوس به أكثر .. ولو أنه شبه البنفسج ببعض النبات أو صادف له شبيها في شيء من الملونات لم تجد له هذه الغرابة ولم يتل من الحسن هذا الحظ »^(١) . ولكننا نرى بعد التأمل في البيتين أن الشاعر لم يزد على أن لمح شبيها بين لون البنفسج ولون أول النار في طرف الكبريت ، وليس الواقع على هذا مما يشير الإعجاب ، لأنه لم يعط فائدة ، أو يحرك وجداً يستحق هذا ، ولم ترتفع به قيمة هذه الزهرة ، أو تزداد في ذهن السامع بيانا ، أو تحمل مترفة لم تكن لها ، أو تؤدي بغيرها لم تكن تؤديه بدونه . وإذا كان علماء البلاغة يرون في هذا التشبيه استطراداً لندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه^(٢) فليس كل ما كان كذلك مقبولاً على الإطلاق . لأن « الدافع النفسي للطرفين شديد التباين ، فزهرة البنفسج توحى إلى النفس بالهدوء والاستسلام وفقدان المقاومة ... بينما أوائل النار في أطراف الكبريت تحمل إلى النفس معنى القوة واليقظة والمحاجمة ، ولا تكاد النفس تجد بينهما رابطا ، والتتشبيه الفن لمح صلة بين أمرين من حيث وقعها النفسي »^(٣)

وصلة السبب الأخير من أسباب تأثير التمثيل بالعقل أقوى من كل ما سبق لأنها يقوم على أساس أن احتياج التمثيل إلى إعمال الفكر يجعل موقعه من النفس أجل وألطف ، وإن كان قد فرق بين ما يحتاج إلى الفكرة ، وبين المعتقد والممعن^(٤) ولذا فإن أكثر ما يؤخذ عليه واقع تحت هذا السبب .

فقد استحسن قول ابن المعتز في تشبيه البرق :

وَكَانَ الْبَرْقُ مَصْحَفٌ قَارِئٌ فَانطَبَاقَ مَرَّةً وَانفَسَاحَ
وقول ابن الرومي :

بَذَلَ الْوَعْدَ لِلْأَخْلَاءِ سَمْحًا وَأَبَى بَعْدَ ذَاكَ بَذَلَ الْعَطَاءِ
فَغَدَا كَالْخِلَافِ يُورِقُ لِلْعَيْنِ وَيَأْبَى إِلَيْهِمْ كُلَّ الْإِبَاءِ

(١) المصدر السابق ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) انظر : بغية الإيضاح ج ٣ ص ٤٢ ، والمطول ص ٣٣٤ وشرح التلخيص ج ٣ ص ٤٠٥ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ص ٢٩٣ .

(٤) أسرار البلاغة ص ١٥٨ وما بعدها .

وقول الخليل بن أحمد في انقباض كف البخيل :

كَفَّاكَ لَمْ تُخْلِدَنَا لِلثَّدَىٰ وَلَمْ يَكُ بُخْلُهُمَا بِدُّخَةٍ
فَسَكَفَ عَنِ الْخَيْرِ مَقْبُوْسَةً كَمَا نَقْصَتْ مَائَةً سَبْعَةَ

وَكَفَ ثَلَاثَةُ الْأَفْهَمَا وَسَعَ مَئِيْهَا لَهَا مَشْعَهَ^(١)

وعمل هذا الاستحسان في أبيات الخليل بأنه أراك شكلًا واحدًا في اليدين ، مع اختلاف العددين ، ومع اختلاف المرتبتين في العدد أيضًا ، لأن أحدهما من مرتبة العشرات والآحاد ، والآخر من مرتبة المئتين والألف ، فلما حصل الاتفاق كأنه ما يكون في شكل اليد مع الاختلاف كأبلغ ما يوجد في المقدار والمرتبة من العدد كان التشبيه بدليع ، ووصف المزرباني أبيات الخليل هذه بأنها مما أبدع فيه ^(٢) .

ولا نرى في هذا إلا شعرا سخيفا ممزوجا ، بل لا يستحق أن نطلق عليه اسم الشعر الذي فيه معنى الشعور ، والعاطفة الصادقة ، والوجدان السليم .

ولا يستطيع الإتيان بهذه الضرب الذي معنا ، ولا يقدر على هذا الحساب إلا من كان مثل الخليل شغفا بالعمل الذهني ، وقد كان مبرزا في الحساب والنحو ، واحتراز العروض ، واستخراج دوائره ونحو ذلك .

وهذه التزعة العقلية أيضا هي التي جعلته يعجب بقول أبي نواس في صفة الباري :

كَانَ عَيْنِيهِ إِذَا مَا أَثْأَرَأَ فَصَانِ قِيَضَا مِنْ عَقِيقِ أَحْمَرَا
فِي هَامِةٍ غَلْبَاءَ تَهْدِي مِسْرَا كَعَطْفَةِ الْجِيمِ بِكَفِّ أَعْسَرَا
يَقُولُ مَنْ فِيهَا بِعَقْلٍ فَكَرَا لَوْ زَادَهَا عَيْنَا إِلَى فَاءِ وَرَا
فَاتَّصَلَتْ بِالْجِيمِ صَارَتْ جَغْفَرَا

(١) أي أن البنى التي يعقدون بها للآحاد والشرفات إذا اردت أن يعقد بها ٩٣ (وهي المائة نقصها سبعة تقبض الخنصر والبنصر الوسطى بحيث تكون الاظافر في باطن الكف وهي عقدة الثلاثة ، وتقبض السبابة وتجعل ظفرها ظاهرا لأن ظهر الاظافر للشرفات وخفاءها للآحاد) وتضع الابهام على ظهرها وهي عقدة التسعين فذلك ما حصلت إلا من قبض الكف . وأما البسيري التي يعقد بها للمئتين والألف فتكون مقبوضة بعقد ٣٩٠٠ وذلك أن تقبض الخنصر والبنصر الوسطى وهي عقدة ٣٠٠٠ وتقبض السبابة وتحلق عليها بالإبهام (كعقد ٩٠ في البنى) وهي عقدة ٩٠٠ فذلك ٣٩٠٠ حصلت بقبض اليد اليسرى أيضا ... (هامش الأسرار ص ١٧٨) .

(٢) أسرار البلاغة ص ١٧٨، ١٧٩ وانظر : مذكرات في البلاغة للشيخ سليمان نوار ص ٧٩ .

وقد جد عبد القاهر في بيانها وشرحها ، وبين الجهد الذهني الذي بذله الشاعر فيها ، ولم ير كما رأى أبو هلال العسكري أنها من المعانى الباردة ، وأن الشاعر نوأكتفى بقوله (كعطفة الجيم بكف ألسرا) ولم يزد الزيادة التي بعدها لكان أجود وأرقى ، وأدخل في مذاهب الفصحاء ، وأشبه بالشعر القديم «^(١) وإنما رأى ذلك من دقة الشاعر فقد «عمد في التشبيه إلى الخط الأول من الجيم دون تعریقها ودون الخط الأسفل ، أما أمر التعریق وإخراجه من التشبيه فواضح لأن الوصل يسقط التعریق أصلاً وأما الخط الثاني فهو وإن كان لا بد منه مع الوصل فإنه إذ قال «لو زادها علينا إلى فاء وراء» ثم قال : «فاتصلت بالجيم» فقد بين أن هذا الخط الثاني خارج أيضاً من قصده في التشبيه من حيث كانت زيادة هذه الحروف ووصنها هي السبب في حدوثه »^(٢) .

وعلام كل هذا التعب والمشقة ، والجهد المضنى الذي بذله الشاعر؟! فمن أجل أن يصور منقار البازى بصورة عطفة الجيم بكف ألسرا؟ إنه على الرغم من أن منقار البازى لا يشبه بمثل هذا ، وإنما بالخطاف ونحوه من كل ما فيه حدة وقوة وصلابة فإن الشاعر لو اقتصر - كما رأى صاحب الصناعتين - على قوله «كعطفة الجيم بكف ألسرا» لكان أقل تكلفاً وتعرضاً للنقد ، لأن هذه الزيادة لم تزد الأمر إلا تعقيداً ، وأوقفت شارحه موقف المدافع عن نقطة الضعف في قوله : «فاتصلت بالجيم» ، لأن من المعلوم أن منقار البازى إنما يشبه عطفة الجيم لا الجيم كلها ، فكان على الشاعر الدقيق وقد لاحظ هذا أولاً أن يلاحظه أخيراً ، فاضطر عبد القاهر إلى أن يقول إنه «ينبغى أن يكون قوله (بالجيم) يعني بالعطفة المذكورة من الجيم» . وإمعان عبد القاهر في النظر إلى الصور البينية من زاوية عقلية صرفة ، واحتكمame إلى مقاييس ذهنى يقيس به تلك الصور الفنية ، هو الذى طغى على ذوقه أحياناً ، وجعله يقبل مثل قول الشاعر :

والشَّمْسُ كَالْمَرَأَةِ فِي كَفِ الْأَشْلَّ لِمَا رَأَيْتُهَا بَدْتُ فَوْقَ الْجَبَلِ

وقول الصنوبرى :

وَكَانَ مُحَمَّرَ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

(١) الصناعتين ص ١١٣ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٢٠٦ .

أَعْلَمُ يَسِّاقُوتِ نُشِّرْزَ نَ عَلَى رِمَاحِ مِنْ زَبَرْجَد
وقول ابن المعتر :

تَكُتبُ فِيهِ أَيْدِيَ الْمَاجِ لَنَا مِنَ سُطُرِ بَغْيَرِ تَعْرِيقِ
وقوله :

كُلَّنَا بَاسِطُ الْيَدِ نَخْوَنِيلُو فَرِنَدِي
كَدَبَابِيسِ عَنْجَدِ قُضْبُهَا مِنْ زَبَرْجَدِ^(١)
وكثير غير ذلك مما حاولنا أن نقنع النفس بمحالٍ فيه فلم نفلح على الرغم من تقديرنا لعبد
القاهر ، واعجابنا به .

وقياس المجال الفني على أساس مقدار التفصيل في الصورة التشبيهية وادعاء أنه كلما كثُر ذلك فيها ارتفعت منزلتها في الحسن ، لأنَّه بإدراك التفصيل يقع التفاضل .. أو قياسه على أساس «أن كل شبه رجع إلى وصف أو صورة أو هيئة من شأنها أن تُرى وتبصر أبداً فالتشبيه المعقود عليه نازل مبتذل ، وما كان بالضد من هذا وفي الغاية القصوى من مخالفته فالتشبيه المردود إليه غريب نادر بدِيع »^(٢) - أقول إن قياس المجال الفني الأدبي بهذا المقياس أو ذلك يجب ألا يؤخذ هكذا بإطلاق لأن ذلك يؤدي في النهاية إلى تحكم تلك الضوابط العقلية تحكمًا مطلقاً في العمل الفني ، وذلك شئ تأبه طبيعته . ويجب أن تكون غاية تلك الضوابط أن تعين الناقد في تبيان أسباب المجال والحسن في الكلام ، أما إدراكه والشعور به ، وتذوقه فيسبق بيان هذه الأسباب ولا مرجع لها إلا الذوق المثقف .

واعتراضنا على سيطرة الترعة العقلية في صناعة الأدب أو نقاده ، لا يعني التهين من شأن العمل العقلي فيما ، لأنَّ الذي نحذر منه ونخشاه هو أن تتحول الصبغة الفنية التي يجب أن تكون العنصر الغالب فيما إلى صبغة عقلية جافة تميّت فيها روح الإبداع والفن ، وقد رأينا

(١) انظر هذه الأبيات في : أسرار البلاغة ص ١٨١ - ١٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٨٤، ١٩٠، ١٩١ .

نحوذجاً لذلك أبيات أبى نواس السابقة سواء بالنسبة للتصنع الحالى من صدق العاطفة فى نظمها ، أم بالنسبة لشرح عبد القاهر للتشبيه فيها .

إننا لا نعترض على ما ذكره عبد القاهر من مقاييس التفصيل والندرة فى التشبيه وإنما الذى نعترض عليه ، أن تتحول هذه المقاييس إلى قولب جامدة ، وقواعد جافة ، تبحث وتقوم ما هو منظور فى العمل الأدبى ، وتعجز عن غيره مما لا يدركه إلا الذوق السليم .

إن العمل العقلى يحتاج إليه للموازنة بين مثل قول عنترة :

يُشَابِعُ لَا يَبْشَغِي غَيْرَهُ بِأَبْيَاضِ كَالْقَبَسِ الْمُلْتَهِبِ
وقول امرئ القيس :

حَمَلْتُ رَدِينِيَا كَانَ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ ^(١)
فدققة امرئ القيس بادية بهذا التفصيل الذى ذكره فى المشبه به ، والذى لم يتحقق مثله لعنترة ، ولكن الذى يجب أن نتبه إليه أن هذه الدقة لم تكن على حساب العمل资料ى ، فلم يقع فى تكليف مذموم ، كالذى رأيناه فى الناذج السابقة ، ولم يشع لاصحاحها - فيما نرى - كثرة ما أورده من تفاصيل فى المشبه به ، ولا يمكننا أن نرفع من قيمة هذه التشبيهات الباردة ونضعف بيت البحترى :

عَلَى بَابِ قِنْسِرِينَ وَاللَّيلُ لَا طَغْ جَوَانِبَهُ مِنْ ظُلْمَةَ بداد ^(٢)
يدعوى «أن المداد ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السود .. والليل بالسود وشدته أحق وأحرى أن يكون مثلاً». ثم فضل عبد افاهر عليه قول ابن الرومي :
حِبْرُ أَبِي حَفْصٍ لَعَابِ اللَّيلِ يَسِيلُ لِلإخْوَانِ أَىَ سَيْلٍ
إن البحترى يكتفى في جودة تشبيهه ما تعارف عليه الناس عامتهم وخاصتهم على السواء من ضرب المثل لشدة السود بالحبر ، ولعله تأثر - كما أشار عبد القاهر أيضا - بقول الأعرابى : «الليل قد صبغ الحصى بداد» أما أن سواده أضعف أو أقوى أو مساو لسواد الليل فذلك إمعان في المنطقية تنفر منه شاعرية البحترى الذي ثار على المنطق والمنطقه ورفض مذهبهم .
ولكن ، على الرغم من كل هذا فإن جهود عبد القاهر في مجال البحوث النقدية والبلاغية أكبر من أن تناول منها ، أو تقلل من قيمتها مثل هذه المأخذ ..

(١) انظر : أسرار البلاغة ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

المراجع التي ورد ذكرها في البحث

- ١ - أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني
- ٢ - أسس النقد الأدبي عند العرب - للدكتور أحمد أحمد، بدوى .
- ٣ - أصول النقد الأدبي للدكتور أحمد الشايب .
- ٤ - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح - للشيخ عبد المتعال الصعيدي .
- ٥ - بيان إعجاز القرآن للخطابي - ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن .. تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام .
- ٦ - دراسات في الأدب الإسلامي - للدكتور محمد محمد خلف الله أحمد
- ٧ - دراسات في نقد الأدب العربي - للدكتور بدوى طباعة .
- ٨ - دفاع عن البلاغة - للأستاذ أحمد حسن الزيات .
- ٩ - دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني .
- ١٠ - شروح التلخيص .
- ١١ - الصاحبى - ابن فارس .
- ١٢ - الصناعتين - لأبى هلال العسكرى .
- ١٣ - عبد القاهر الجرجاني وجهوده فى البلاغة العربية - للدكتور أحمد أحمد بدوى .
- ١٤ - مذكرات فى البلاغة - للشيخ سليمان نوار .
- ١٥ - المطول - لسعد الدين التفتازانى .
- ١٦ - معاهد التنصيص ... - عبد الرحيم العباسى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- ١٧ - المقاييس الحالية عند عبد القاهر الجرجاني - للدكتور سيد عبد الفتاح حجاب .
- ١٨ - مقدمة ابن خلدون .
- ١٩ - منهج البحث فى اللغة والأدب - للأنسون ، ومايه .. ترجمة الدكتور محمد مندور .
- ٢٠ - النقد المنهجى عند العرب - للدكتور محمد محمد مندور .
- ٢١ - النقد والنقاد المعاصرون - للدكتور محمد محمد مندور .
- ٢٢ - الوساطة بين المنبئ وخصومه - للأمدى .